



صناعة الحلال!

الخبر:

ساهم إطلاق هيئة مركزية باكستانية لاعتماد الحلال مؤخراً في تعزيز جاهزية السوق الباكستانية للعب دور رئيسي في صناعة المنتجات "الحلال". وشكل تأسيس هيئة حلال باكستان (PHA) المخولة للإشراف على قطاع الحلال نقلة نوعية في صناعة منتجات الحلال في البلاد... وشكّل انضمام المجلس الوطني الباكستاني للاعتماد إلى المنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال الذي يقع مقره في الإمارات إضافة نوعيةً لجهود تنظيم صناعة الحلال العالمية... (صحيفة الاتحاد الإماراتية، النسخة الورقية، ٢٠١٧/٨/١٣، ص ٢٠).

التعليق:

كما قال المثل العربي: "عش رجياً ترَ عجباً" أفي بلاد المسلمين يحدث هذا؟! أفي بلاد المسلمين تُنشأ هيئاتٌ ومؤسساتٌ لاعتماد المواد الحلال، وتشرف على صناعة الحلال؟! إنها لطامةٌ كبرى تعيشها بلاد المسلمين في ظل هذه الأنظمة الرأسمالية، الأنظمة التي لا تقيم وزناً لمقياس الحلال والحرام، بل هي تستقي تشريعاتها من دول الكفر، وتطبق النظام الرأسمالي، وتستورد الصناعة الغربية بعجزها وبجبرها، وكما هو معلوم فإن المقياس الوحيد المعمول به في الغرب هو المقياس النفعي، وللأسف انطبق على المسلمين حديث رسول الله ﷺ الذي أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا شِبْرًا وَدِرَاعًا بِدِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟».

إن الناظر في أسواق بلاد المسلمين وما تحتويه من مواد غذائية يلاحظ ما صارت تحتويه من مواد محرمة، كالحوم الخنزير، والمواد التي فيها منتجات من الخنزير، والميتة، والخمور، بل إنها قد صارت مرخصة في بلاد المسلمين بحجة توفيرها لغير المسلمين... ثم بعد ذلك تأتي الحلول الترقيعية بإنشاء مؤسسات تعنى بتصنيع المواد الحلال، وربما تكون أسعارها أعلى من غيرها...

إن على المسلمين إن أرادوا الفوزَ برضوان الله أن يخلعوا عنهم هذه الأنظمة التي لا تقيم فيهم شرع الله، ولا تجعل الحلال والحرام مقياساً للسلوك في الدولة والمجتمع، ويعملوا مع حزب التحرير لإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة، فتقيم فيهم شرع الله سبحانه، ويحملون معها الإسلام للناس كافة لإخراجهم من الظلمات إلى النور.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

خليفة محمد – الأردن